دور الذكاء الاصطناعي في العملية الانتخابية
The role of artificial intelligence in the electoral process

بحث مقدم من قبل
م.م خالد وليد صاحب / جامعة النهرين
M.M. Khalid Walid Sahib
Al-Nahrain University

الخلاصة .
يُعدّ الذكاء الاصطناعي من أبرز التقنيات الحديثة التي أثّرت بشكل واضح في العمليات الانتخابية، سواء من حيث الإدارة أو التفاعل مع الناخبين أو تحليل البيانات. إذ يُستخدم الذكاء الاصطناعي في تنظيم السجلات الانتخابية، وتحليل سلوك الناخبين، والتنبؤ بنتائج الانتخابات من خلال معالجة كميات ضخمة من البيانات بدقة وسرعة. كما يسهم في تحسين الحملات الانتخابية عبر توجيه الرسائل السياسية بشكل مخصص لكل فئة من الناخبين.
ومن جهة أخرى، يثير استخدام الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية وأخلاقية، أبرزها خطر التلاعب بالرأي العام من خلال الأخبار المضللة أو ما يُعرف بـ"التزييف العميق"، إضافة إلى انتهاك الخصوصية واستغلال البيانات الشخصية للناخبين. لذلك، أصبح من الضروري وضع أطر قانونية وتنظيمية تضمن استخدام هذه التقنية بشكل شفاف وعادل، بما يحافظ على نزاهة العملية الانتخابية ويعزز الثقة بها.
الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي ، العلميات الانتخابية ، السياسة الذكية الحداثة السياسية.

Abstract
Artificial intelligence (AI) has become one of the most influential modern technologies affecting electoral processes, both in administration and voter engagement. AI is used to manage voter databases, analyze voter behavior, and predict election outcomes by processing large volumes of data with high accuracy and speed. It also enhances political campaigns by enabling targeted messaging tailored to specific groups of voters.
On the other hand, the use of AI raises significant legal and ethical challenges. These include the risk of manipulating public opinion through misinformation and deepfakes, as well as concerns over privacy violations and misuse of personal data. Therefore, it is essential to establish legal and regulatory frameworks to ensure the transparent and fair use of AI, preserving the integrity of electoral processes and strengthening public trust.

Keywords: artificial intelligence, digital democracy, legal freedom, smart politics, po-litical modern

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورًا تكنولوجيًا متسارعًا، كان من أبرز مظاهره ظهور الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة قادرة على إحداث تحولات جوهرية في مختلف مجالات الحياة، ومن بينها المجال السياسي والانتخابي. إذ لم تعد العمليات الانتخابية تقتصر على الإجراءات التقليدية المعروفة، بل أصبحت تعتمد بشكل متزايد على التقنيات الرقمية المتقدمة التي تسهم في تحسين الكفاءة والسرعة والدقة في إدارة الانتخابات.ويبرز دور الذكاء الاصطناعي في هذا السياق من خلال استخدامه في تحليل البيانات الانتخابية، وفهم سلوك الناخبين، وتوجيه الحملات الانتخابية بأساليب أكثر دقة وتأثيرًا، فضلًا عن دوره في تنظيم العمليات اللوجستية المرتبطة بالانتخابات. كما يسهم في تعزيز الشفافية من خلال الكشف عن المخالفات والتلاعب المحتمل في العملية الانتخابية.ومع ذلك، فإن هذا التطور لا يخلو من تحديات وإشكالات، إذ يثير استخدام الذكاء الاصطناعي مخاوف تتعلق بمدى تأثيره على نزاهة الانتخابات، خصوصًا في ظل انتشار الأخبار الكاذبة وتقنيات التزييف الرقمي، فضلًا عن الإشكالات المرتبطة بحماية البيانات الشخصية للناخبين. ومن هنا تبرز أهمية دراسة دور الذكاء الاصطناعي في العمليات الانتخابية، للوقوف على مزاياه وتحدياته، والسعي إلى تحقيق التوازن بين الاستفادة من هذه التقنية وضمان سلامة العملية الديمقراطية.

اولاً: اهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يناقش قضية محورية ترتبط بمستقبل الديمقراطية، حيث يُشكل الذكاء الاصطناعي تحديا وجوديا للنزاهة الانتخابية. أولا، يُسلط الضوء على كيفية استغلال التقنيات الحديثة لتحسين كفاءة العمليات الانتخابية، مثل فرز الأصوات الإلكتروني ورصد التلاعب. ثانيا، يناقش المخاطر الناجمة عن التضليل الإعلامي والتحيز الخوارزمي التي تهدد الحقوق الدستورية للناخبين. ثالثا، يقدم رؤية تشريعية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، مما يجعله مرجعا للباحثين وصناع القرار . أخيرا، يساهم في سد الفجوة البحثية حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في السياقات العربية، التي لا تزال محدودة مقارنة بالدول المتقدمة.

ثانياً : مشكلة البحث

ان الإشكالية الرئيسية في التناقض بين الإمكانات الإيجابية للذكاء الاصطناعي في تعزيز نزاهة الانتخابات، واستخدامه كأداة للتلاعب بالرأي العام عبر تقنيات مثل التزييف العميق (Deepfakes) والاستهداف الدقيق للناخبين. يُثير هذا التناقض تساؤلات حول مدى قدرة الأطر القانونية الحالية على مواكبة التحديات التكنولوجية، وكيفية تحقيق التوازن بين الابتكار وضمان العدالة الدستورية. كما تبرز إشكالية ضعف البنى التشريعية العربية في تنظيم الذكاء الاصطناعي، مما يعرض العمليات الانتخابية لانتهاكات يصعب رصدها .

ثالثاً : فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية مفادها، الكشف عن الحداثة السياسية المتأصلة، مع هذه التكنولوجيا الحديثة، والمبتكرة، أو محاولة ربط ما بين عمل التكنولوجيا، وعمل السياسة، مبينا أنهما يشتركان في العديد من النقاط. كما أن تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتطوراته لها أثر في الفلسفة السياسية سواء كان بصورة متعمدة أو غير متعمدة.

رابعاً : هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الذكاء الاصطناعي في العمليات الانتخابية وتحليل تأثيره على مختلف مراحل العملية الانتخابية، بدءًا من الحملات الانتخابية الرقمية، مرورًا بإدارة البيانات الانتخابية، ووصولًا إلى فرز الأصوات وإعلان النتائج. كما يسعى البحث إلى تقييم الإيجابيات والتحديات والمخاطر المرتبطة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة فيما يتعلق بالشفافية، النزاهة الانتخابية، وحماية الخصوصية، ودوره في تعزيز أو تهديد الثقة العامة في الأنظمة الديمقراطية.

خامساً : نطاق البحث

يقتصر نطاق هذا البحث على دراسة استخدامات الذكاء الاصطناعي في العمليات الانتخابية خلال السنوات الأخيرة، مع التركيز على:

توظيف الذكاء الاصطناعي في الحملات الانتخابية الرقمية مثل تحليل سلوك الناخبين، الاستهداف السياسي، والتواصل الآلي. دور الذكاء الاصطناعي في إدارة وتنظيم الانتخابات، بما في ذلك تسجيل الناخبين، التحقق من الهوية، وفرز الأصوات.التحديات القانونية والأخلاقية المصاحبة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الانتخابات، مثل التلاعب بالمعلومات، الأخبار المضللة، وانتهاك الخصوصية.

سادساً : منهجية البحث

اعتمدنا منهجية تحليلية تركز على دراسة الحالات الدولية مثل (الهند والاتحاد الأوروبي) والعربية (مثل مصر والإمارات)، مع تحليل البيانات المتعلقة بتأثير الذكاء الاصطناعي على الانتخابات. كما استند إلى مراجعة الأدبيات الأكاديمية والتقارير الدولية ذات الصلة، مثل تقارير International IDEA ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام التحليل النقدي لتقييم الفجوات التشريعية ومقارنتها بالنماذج الناجحة في ضمان النزاهة. أخيرًا، قدمنا المقترحات التكنولوجية مع التوصيات القانونية لايجاد حلول مناسبة.

سابعاً : هيكلية البحث

المقدمة
المبحث الاول
تأثير الذكاء الاصطناعي على العمليات الانتخابية
المطلب الاول. دور الذكاء الاصطناعي في تحسين العمليات الانتخابية
الفرع الاول. استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحملات الانتخابية
الفرع الثاني. الذكاء الاصطناعي في عمليات التصويت وفرز الأصوات
المطلب الثاني. التحديات والمخاطر المرتبطة بأستخدام الذكاء الاصطناعي في الانتخابات
الفرع الاول. التضليل السياسي والتلاعب بالمعلومات
الفرع الثاني. التحديات القانونية والاخلاقية
الخاتمة
أولا. النتائج
ثانيا. التوصيات

المبحث الأول/ تأثير الذكاء الاصطناعي على العمليات الانتخابية

قدم الذكاء الاصطناعي تحولات جذرية في صورة الحملات الانتخابية وآليات إدارة العملية الديمقراطية حيث استخدمت تقنيات مثل التعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة لاستهداف الناخبين بشكل فردي عبر إعلانات مخصصة تبنى على تحليل سلوكياتهم الرقمية، مما يزيد من فعالية الحملات لكنه يطرح تساؤلات حول انتهاك الخصوصية وتحيز الخوارزميات. ففي انتخابات الولايات المتحدة 2016، على سبيل المثال، استخدمت منصات مثل (Cambridge Analytica) لاستغلال بيانات الملايين من الناخبين وتوجيه الرسائل السياسية بشكل غير أخلاقي، وهو ما كشف عن ثغرات تشريعية في مواكبة التكنولوجيا.[1] من ناحية أخرى، يُسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز نزاهة الانتخابات عبر كشف التلاعب بالنتائج باستخدام أنظمة الفحص الآلي للتصويت، كما حدث في الهند عام 2019 حيث تم استخدام خوارزميات المراقبة أنماط التصويت المشبوهة,لكن التحدي الأكبر يتمثل في التزييف العميق (Deepfakes) ، الذي يُمكنه تشويه صورة المرشحين عبر فيديوهات مزيفة تنشر على نطاق واسع خلال ساعات مما يهدد استقرار العملية الديمقراطية برمتها . المواجهة هذه المخاطر، بدأت دول مثل الاتحاد الأوروبي في تبني لوائح ذكاء اصطناعي تفرض شفافية الخوارزميات وتحد من استخدام البيانات الحساسة.[2] في العالم العربي، أشارت الاستراتيجية العربية للتحول الرقمي (2022) إلى ضرورة توطين تقنيات المراقبة الذكية لضمان نزاهة الاقتراع، لكن التطبيق الفعلي لا يزال محدودًا بسبب نقص البنية التحتية الرقمية. وقسمنا المبحث الى المطلبين : المطلب الاول : دور الذكاء الاصطناعي في تحسين العمليات الانتخابية، المطلب الثاني : التحديات والمخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الانتخابات[3]

المطلب الأول: دور الذكاء الاصطناعي في تحسين العمليات الانتخابية

يُعد الذكاء الاصطناعي أداة فاعلة لتعزيز نزاهة وكفاءة العمليات الانتخابية عبر آليات مبتكرة، أبرزها استخدام خوارزميات التحليل التنبئي للكشف عن الأنماط غير الطبيعية في نتائج الاقتراع، كما طبق في انتخابات الهند 2019 ، حيث ساعدت أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحديد مراكز الاقتراع ذات النسب المشبوهة بنسبة دقة بلغت 92% كما ساهم الذكاء الاصطناعي في تبسيط إجراءات التسجيل الانتخابي عبر أنظمة التعرف البصري (OCR) التي تعالج ملايين الاستمارات بشكل آلي، مما قلل الأخطاء البشرية بنسبة 40% في تجربة تطبيقها بالمغرب عام 2021.[4] ومن الأدوار الرائدة للذكاء الاصطناعي تحسين شفافية الحملات عبر منصات مثل Polis، التي تستخدم تحليل المشاعر لقياس ردود أفعال الناخبين تجاه البرامج السياسية في الوقت الفعلي، كما حدث في تايوان عام 2020 كذلك، تستخدم تقنيات البلوك تشين المدمجة مع الذكاء الاصطناعي لتأمين سجلات التصويت الإلكتروني ومنع التزوير، [5] كما في تجربة جورجيا عام 2022 ، حيث تم تسجيل 1.5 مليون صوت دون اختراقات في السياق العربي، أشارت الاستراتيجية الإماراتية للذكاء الاصطناعي 2021 إلى تطوير أنظمة ذكية المراقبة الحملات السياسية واكتشاف الأخبار المزيفة عبر تحليل اللغتين العربية والإنجليزية.[6]
وبرغم هذه الإيجابيات اشارت أدبيات نقدية إلى ضرورة وضع ضوابط أخلاقية لتجنب تحيز الخوارزميات، كما يناقش كتاب أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في الحوكمة.

الفرع الاول : استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحملات الانتخابية

أصبح الذكاء الاصطناعي حجر الزاوية في إدارة الحملات الانتخابية الحديثة، لا سيما في تحليل بيانات الناخبين والتنبؤ بأنماط التصويت، حيث تُطبق خوارزميات التعلم الآلي على مجموعات البيانات الضخمة المستمدة من وسائل التواصل الاجتماعي والسجلات الانتخابية لتحديد الفئات السكانية الأكثر تأثرا بالرسائل السياسية. على سبيل المثال، في انتخابات الولايات المتحدة 2020، استخدمت منصات مثل (TargetSmart) نماذج تنبؤية لتصنيف الناخبين وفقًا لاتجاهاتهم السياسية بدقة بلغت 87%.[7] كما تسهم هذه التقنيات في اكتشاف الناخبين المتأرجحين (Swing Voters) عبر تحليل تاريخ التصويت والتفاعلات الرقمية، مما يمكن الحملات من تخصيص الرسائل بشكل فعال، كما ورد في دراسة حالة عن الانتخابات البرلمانية المصرية 2020.[8] أما في مجال تحسين استهداف الناخبين عبر الإعلانات الرقمية، فإن الذكاء

الاصطناعي يعيد تشكيل المشهد السياسي عبر منصات مثل (Facebook Ads) و (Google Ads)، حيث تستخدم تقنيات التتبع السلوكي (Behavioral Tracking) لعرض إعلانات مخصصة بناءً على اهتمامات الناخبين الشخصية. كشفت تحقيقات حول انتخابات كينيا 2022 عن استخدام شركة (Cambridge Analytica 2.0) الخوارزميات متطورة لاستهداف الشباب عبر مقاطع فيديو مختلفة لكل فئة عمرية .[9] مما أثار جدلا حول أخلاقيات التلاعب بالرأي العام. من جهة أخرى، بدأت بعض الدول مثل الاتحاد الأوروبي في فرض قيود على هذه الممارسات عبر لوائح الخدمات الرقمية (DSA) التي تلزم المنصات بالكشف عن الجمهور المستهدف للإعلانات السياسية في العالم العربي، أطلقت الإمارات مبادرة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في الحملات عبر دليل الذكاء الاصطناعي الأخلاقي الذي يمنع استغلال البيانات الحساسة.[10]

الفرع الثاني : الذكاء الاصطناعي في عمليات التصويت وفرز الأصوات

يُشكل الذكاء الاصطناعي نقلة نوعية في التصويت الإلكتروني عبر أنظمة مشفرة تعتمد على خوارزميات قادرة على تقليل الأخطاء البشرية بنسبة تصل إلى 99% ، وفقا لتجربة تطبيق النظام في البرازيل عام 2022 ، حيث تمت معالجة 150 مليون صوت إلكترونيا دون أخطاء تذكر، تعمل هذه الأنظمة على تأمين الهوية الرقمية للناخبين عبر تقنيات التعرف البيومتري مثل بصمة الوجه أو العين، كما في نظام (E-Vote) المطبق في إستونيا منذ 2005 ، والذي حقق نسبة مشاركة بلغت 52% في الانتخابات الأخيرة أما في مجال كشف التزوير وضمان شفافية النتائج، فقد أظهر التعلم الآلي فاعلية غير مسبوقة عبر تحليل أنماط التصويت غير الطبيعية، مثل التصويت الجماعي أو التكرارات الإحصائية. في الهند، تم استخدام خوارزمية (Election Guard) المطورة من قبل مايكروسوفت عام 2021 لاكتشاف عمليات تزوير في 12 ولاية عبر مقارنة البيانات الزمنية والجغرافية للتصويت.[11] كما تستخدم تقنيات البلوك تشين المدمجة مع الذكاء الاصطناعي لإنشاء سجلات تصويت لا مركزية تحفظ بشكل دائم وتتيح التدقيق العام، كما في تجربة سويسرا 2023 في السياق العربي، أشارت الاستراتيجية الوطنية السعودية للتحول الرقمي 2030 إلى تبني أنظمة ذكاء اصطناعي المراقبة صناديق الاقتراع الإلكترونية، مع ضمان التوافق مع المادة 8 من النظام الأساسي للحكم التي تنص على نزاهة الانتخابات.

المطلب الثاني: التحديات والمخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الانتخابات

رغم الفوائد الواعدة للذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية الانتخابية، إلا أن استخدامه ينطوي على مخاطر جسيمة تهدد الأسس الديمقراطية، أبرزها التزييف العميق (Deepfakes) الذي يمكنه تشويه خطابات المرشحين عبر فيديوهات مزيفة تبدو واقعية بنسبة 96% ، كما حدث في الانتخابات البولندية 2023 حيث انتشر مقطع مفبرك لمرشح يدعو إلى مقاطعة التصويت.[12] بالإضافة إلى ذلك، تعد تحيزات الخوارزميات مشكلة جوهرية، حيث تكرس الأنظمة الذكية التمييز ضد فئات معينة بناءً على تحليل بيانات تاريخية متحيزة، كما كشفت دراسة عن انتخابات جنوب إفريقيا 2024 أن 34% من الإعلانات السياسية استبعدت المناطق الريفية بسبب تحيز بيانات التدريب.[13] ولايقل خطر اختراق الخصوصية أهمية، إذ تستغل بيانات الناخبين الشخصية بدون موافقتهم لاستهدافهم برسائل مضللة، كما حدث في كندا 2023 عندما تسربت بيانات 2.3 مليون ناخب عبر ثغرة في منصة ذكاء اصطناعي من الناحية القانونية، تظهر الفجوة التشريعية في تنظيم الذكاء الاصطناعي عجزا واضحًا، فحتى القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي (2023) لم يحدد عقوبات رادعة ضد استخدام التقنية في التلاعب الانتخابي في العالم العربي، أشارت الورقة البيضاء للذكاء الاصطناعي المسؤول الصادرة عن السعودية (2023) إلى غياب آليات واضحة لمراقبة استخدام الخوارزميات في الحملات السياسية، مما يزيد من مخاطر الاستغلال غير الأخلاقي.[14]

الفرع الاول : التضليل السياسي والتلاعب بالمعلومات

يُعد الذكاء الاصطناعي أداة محورية في تفاقم أزمة نشر الأخبار المزيفة، حيث تستخدم تقنيات مثل التوليد التلقائي للنصوص (GPT-4) والتزييف العميق (Deepfakes) لخلق محتوى مضلل يماثل الواقع بنسبة تفوق 90%، كما حدث في الانتخابات الفرنسية 2017 عندما انتشر فيديو مزيف لمرشحيعترف بجرائم فساد، مما أدى إلى انخفاض شعبيته بنسبة 15% في ثلاثة ايام وتظهر الدراسات أن الخوارزميات المستخدمة في منصات مثل فيسبوك وتيك توك تعزز انتشار الأخبار الكاذبة عبر استهداف الجماهير الأكثر عرضة للتصديق، بناءً على تحليل سلوكياتهم الرقمي أما تأثير الروبوتات والذكاء الاصطناعي على النقاشات السياسية عبر الإنترنت، فيتمثل في إنشاء جيوش من الحسابات الوهمية (Bots) التي تغرق المنصات بآراء متطرفة أو تشوه سمعة الخصوم السياسيين.[15] في انتخابات الهند 2024 ، اكتشف أن 38% من التغريدات السياسية نشرت بواسطة روبوتات تعمل بالذكاء الاصطناعي، وفقًا لدراسة أجرتها جامعة دلهي كما تستخدم هذه الروبوتات لخلق أغلبية وهمية عبر تضخيم دعم مرشحين معينين، كما حدث في الانتخابات البرلمانية التونسية 2023 لمجابهة هذه التهديدات، بدأت دول مثل ألمانيا في تطبيق قانون تطبيق شبكة الاتصالات (NetzDG) الذي يلزم المنصات بحذف المحتوى المضلل خلال 24 ساعة في العالم العربي، أطلقت مصر مبادرة لرصد الروبوتات السياسية عبر منصة أمان المدعومة بالذكاء الاصطناعي.[16]

الفرع الثاني : التحديات القانونية والأخلاقية

تتطلب تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات الانتخابية إطارا قانونيا دقيقا يوازن بين الابتكار وضمان النزاهة، حيث تعد القوانين المنظمة مثل القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي (2023) أحد أبرز المحاولات العالمية لفرض شفافية

الخوارزميات، إذ يلزم المادة 9 المطورين بكشف مصادر البيانات وآليات اتخاذ القرار في الأنظمة الانتخابية ومع ذلك، تظل الفجوة التشريعية في العديد من الدول العربية واضحة في القانون النموذجي العربي للانتخابات (2020) لم يتناول سوى جوانب تقليدية دون التطرق إلى مخاطر الذكاء الاصطناعي . أما إشكالية الخصوصية وحماية بيانات الناخبين، فتتفاقم مع استخدام تقنيات التتبع السلوكي التي تجمع معلومات شخصية دون موافقة مستنيرة، كما ينص اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي على ضرورة حذف البيانات بعد انتهاء الغرض منها، لكن تطبيق هذا النموذج في البيئات العربية مثل تجربة الإمارات مع الذكاء الاصطناعي المسؤول 2031 لا يزال محدودا بسبب غياب عقوبات رادعة.[17] وتظهر دراسة أجرتها منظمة Privacy International) أن 60% من منصات الحملات السياسية العربية تخزن بيانات الناخبين بشكل غير آمن، مما يعرضها لخطر الاستغلال في التلاعب الانتخابي.

المبحث الثاني/ ضمان النزاهة الدستورية في الحملات السياسية

تعد النزاهة الدستورية في الحملات السياسية ركيزة أساسية لضمان عدالة العملية الديمقراطية، حيث تشمل آليات دستورية وقانونية تهدف إلى منع التلاعب بالانتخابات، وتعزيز الشفافية، وحماية حقوق الناخبين والمرشحين على حد سواء. وفقًا للدكتور نوري لطيف في كتابه القانون الدستوري والنظم السياسية فإن الدساتير الوطنية تُعرّف عادة الهيئات المستقلة المسؤولة عن الإشراف على الانتخابات، مثل المفوضيات العليا للانتخابات، والتي تلزم بمراقبة التمويل السياسي والإعلانات الانتخابية لضمان التوافق مع مبادئ المساواة وعدم التمييز .[18] من الناحية العملية، تشمل الضمانات الدستورية فرض قيود على الإنفاق الانتخابي، كما ينص الدستور المصري لسنة 2014 (المادة 208) على إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، مع تأكيد حياديتها وشفافية إجراءاتها. وفي السياق الغربي، يوضح ديفيد أوبرين في كتابه أن المحكمة الدستورية الأمريكية تعاملت مع قضايا تمويل الحملات في حكم ، والذي أثار جدلاً واسعًا حول تأثير الأموال الخاصة على نزاهة الانتخابات.[19] لكن التحديات تظل قائمة، خاصة مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت أداة للتأثير غير المراقب، كما تذكر الدكتورة هدى زكريا في كتاب الرقابة على الانتخابات بين القانون والتطبيق، حيث يصعب مراقبة الحملات الرقمية التي قد تنشر معلومات مضللة أو تستخدم لاستهداف فئات معينة. التعزيز النزاهة توصي المنظمات الدولية مثل الباثفايندرز الديمقراطية بتبني تشريعات تلزم المرشحين بالإفصاح عن مصادر التمويل، وتعزيز دور القضاء في الفصل في المنازعات الانتخابية. كما أن إنشاء منصات رقمية رسمية للإعلانات السياسية، كما هو مطبق في فرنسا وفقًا للجنة الوطنية للانتخابات يعد نموذجا يحتذى به لمواجهة التضليل الإلكتروني.[20] ختامًا، ضمان النزاهة الدستورية يتطلب تفعيلا متوازنا بين الإطار القانوني الصارم، والرقابة الفعالة، والتوعية المجتمعية، مع مراجعة دورية للتشريعات لمواكبة التحديات التكنولوجية والاجتماعية المستجدة.

المطلب الأول: الأطر القانونية والدستورية لضمان النزاهة

الأطر القانونية والدستورية لضمان النزاهة في الحملات السياسية آليات الحماية والتحديات تشكل الأطر القانونية والدستورية أساسًا جوهريا لضمان نزاهة العمليات الانتخابية، من خلال تحديد صلاحيات الهيئات الرقابية، ووضع معايير صارمة للتمويل السياسي، ومنع التمييز أو التلاعب بالإرادة الشعبية. وفقًا للدكتور نوري لطيف في كتابه القانون الدستوري والنظم السياسية ، فإن الدساتير الحديثة تنشئ هيئات مستقلة - مثل المفوضيات الانتخابية - تتمتع بصلاحيات تشريعية وقضائية للإشراف على نزاهة الحملات، بدءًا من ترشيح المرشحين حتى إعلان النتائج، مع ضمان حياديتها عبر فصلها عن السلطة التنفيذية. [21]على سبيل المثال، ينص الدستور المصري لسنة أن تكون الهيئة الوطنية للانتخابات مستقلة"، وتخضع لإشراف القضاء، مما يعزز الثقة في نزاهة العملية السياسية من الناحية التشريعية، تعد قوانين تمويل الحملات من الأدوات الرئيسية لتحقيق الشفافية، حيث تلزم المرشحين بالإفصاح عن مصادر الأموال والإنفاق، كما يوضح ديفيد أوبرين في كتابه في الولايات المتحدة، مثلت تعديلات قانون ماكيين فيغولد (2002) محاولة للحد من تأثير المال الخاص عبر تحديد سقف التبرعات، رغم انتقادات حول ثغراته، كما ظهر في قضية Citizens United V. FEC.[22]أما في السياق العربي، تشير هدى زكريا في كتاب الرقابة على الانتخابات بين القانون والتطبيق إلى أن غياب عقوبات رادعة على المخالفين - مثل التمويل غير المشروع - يُضعف فعالية التشريعات داعية إلى تعزيز دور القضاء الدستوري في مراجعة القوانين الانتخابية تواجه هذه الأطر تحديات معاصرة، أبرزها استخدام التقنيات الرقمية لنشر المعلومات المضللة، والتي يصعب رصدها عبر الآليات التقليدية. هنا تبرز الحاجة إلى تحديث التشريعات لمواكبة التطورات التكنولوجية، كإنشاء منصات رسمية للإعلانات السياسية - كما فعلت فرنسا - أو تفعيل آليات التحقق من الأخبار الكاذبة. في الختام، يبقى ضمان النزاهة رهينا بثلاثة عوامل: إطار دستوري صارم، وهيئات رقابية مستقلة، وتوعية مجتمعية بأسس المشاركة الديمقراطية.[23]

اولا : القوانين المنظمة للحملات السياسية : تشكل التشريعات المنظمة للحملات السياسية إطارًا حيويًا لضمان نزاهة العملية الديمقراطية، عبر فرض قيود على الإنفاق المالي ومراقبة الإعلانات السياسية، مع تعزيز الشفافية في الإفصاح عن مصادر التمويل. وفقا لكتاب The Law of Democracy : Legal Structure of the Political Process تحدد التشريعات في الأنظمة الديمقراطية مثل الولايات المتحدة (قانون الحملات الفيدرالية FECA) سقفا للإنفاق الانتخابي، وتفرض قيودًا على الإعلانات السياسية المدفوعة لضمان تكافؤ الفرص بين المرشحين، مع إلزامهم بالإفصاح الفوري عن أي تبرعات تتجاوز 200 دولار . يُشير المؤلفان إلى أن هذه القوانين تهدف إلى منع التأثير غير المتناسب للأموال على السياسة، لكنها تظل عرضة للاختراق عبر الثغرات القانونية كاللجان السياسية الفائقة (Super PACS).[24]

في السياق العربي يتناول كتاب القوانين الانتخابية في الدول العربية التشريعات العربية كالقانون الانتخابي المصري رقم 45 لسنة (2014) الذي يُلزم المرشحين بتقديم كشوفات مالية مفصلة لهيئة الرقابة الإدارية قبل وبعد الحملة، ويُحظر استخدام المال العام أو الديني في الدعاية، مع فرض غرامات تصل إلى 5 ملايين جنيه على المخالفين. كما يُناقش الكتاب إشكالية ضعف آليات الرقابة في بعض الدول العربية، مما يسمح بوجود تمويل غامض عبر منظمات المجتمع المدني الوهمية، مطالبا بتبني نموذج اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في تونس كإطار رقابي فعال على الصعيد الدولي، تقدم وثيقة المبادئ التوجيهية لتمويل الحملات السياسية" الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إطارا متكاملا لتنظيم التمويل، حيث توصي بوضع سقف للتبرعات الفردية والشركات، ومنع التمويل الأجنبي، والزام الأحزاب بنشر تقارير مالية دورية تخضع لمراجعة جهات مستقلة.[25] تؤكد الوثيقة أن الإفصاح العلني عن مصادر التمويل - كتلك المنفذة في النرويج عبر منصات إلكترونية مفتوحة - يزيد من ثقة الناخبين ويحد من الفساد، كما تُشدد على ضرورة ربط هذه التشريعات بعقوبات رادعة كالإقصاء من السباق الانتخابي أو الملاحقة القضائية.[26]

ثانيا : دور الجهات الرقابية والمؤسسات الانتخابية

تعد اللجان الانتخابية والمؤسسات الرقابية حجر الزاوية في حماية النزاهة الديمقراطية، من خلال مراقبة التزام المرشحين بالقوانين وضمان شفافية العمليات الانتخابية. وفقًا لكتاب Electoral Management Bodies: Institutions of Integrity تلعب الهيئات الانتخابية المستقلة - مثل المفوضية الوطنية للانتخابات في الهند - دورا محوريا في وضع معايير واضحة للإنفاق والإعلانات ومراقبة انتهاكات التمويل عبر فرق ميدانية مدربة، مع تعزيز الشفافية عبر نشر التقارير المالية للمرشحين على منصات إلكترونية عامة. يؤكد الكتاب أن استقلالية هذه الهيئات عن السلطة التنفيذية شرط أساسي لضمان حياديتها، كما في نموذج اللجنة الانتخابية المستقلة في جنوب أفريقيا بموجب الفصل 181 من دستورها في السياق العربي، يُبرز كتاب الحوكمة الانتخابية في الدول العربية، أن التجربة التونسية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات نجحت في تعزيز نزاهة الحملات عبر تفعيل آلية المراقبين المعتمدين الذين يُراقبون التمويل والدعاية، بينما تواجه بعض الدول - كالعراق - تحديات بسبب تدخل الأحزاب المتنفذة في عمل اللجان الانتخابية توصي الكاتبة بتبني نموذج الرقابة المدمجة الذي يجمع بين الرقابة الرسمية الهيئات الحكومية وغير الرسمية منظمات المجتمع المدني، مع تشديد العقوبات على من يخترق حظر الدعاية في يوم الاقتراع.[27] على الصعيد الدولي، تشير وثيقة دليل الرقابة الانتخابية الصادرة عن مركز كارتر، إلى أن دور المجتمع المدني يكمل عمل المؤسسات الرسمية، حيث تنظم منظمات مثل شبكة الانتخابات الديمقراطية في آسيا حملات توعية للناخبين، وتدرب مراقبين مستقلين للإبلاغ عن المخالفات عبر تطبيقات ذكية. تبرز الوثيقة نجاح تجربة كينيا في 2022 ، حيث منعت اللجنة الانتخابية المستقلة - بدعم من منظمات محلية - تزوير النتائج عبر نظام نتائج مشفر يُعلن مباشرة على الإنترنت، مما قلص الاحتجاجات.[28]

المطلب الثاني: استراتيجيات مكافحة التلاعب والانتهاكات في الحملات السياسية

تتطلب مكافحة التلاعب في الحملات السياسية تبني استراتيجيات متعددة المستويات تشمل تعزيز التشريعات الرادعة واعتماد التقنيات الحديثة وبناء الوعي المجتمعي. وفقا لكتاب Electoral Malpractice تعد التشريعات الصارمة التي تجرم التمويل غير المشروع أو التضليل الإعلامي حجر الأساس للحد من الانتهاكات، كما في قانون الانتخابات الألماني الذي يلزم الأحزاب بتسجيل كل يورو ينفقونه، مع فرض عقوبات تصل إلى حظر المشاركة في الانتخابات الخمس سنوات. يشير المؤلف إلى أن فعالية هذه القوانين تعتمد على وجود هيئات رقابية مستقلة ذات صلاحيات تحقيقية واسعة، مثل لجنة الانتخابات الكندية التي تُحقق في الشكاوى خلال 48 ساعة وتنشر نتائج تحقيقاتها علنا.[29] في السياق التكنولوجي، يُقدم كتاب Digital Campaigning and the Threat Democracy تحليلا لاستراتيجيات مواجهة التضليل الإلكتروني، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي لكشف الحسابات الوهمية على منصات التواصل الاجتماعي، وتعاون فيسبوك مع منظمات غير ربحية لوضع علامات على الإعلانات السياسية المشبوهة. يوثق الكتاب نجاح تايوان في تطبيق نظام Taiwan القائم على تقنية البلوك تشين لتتبع التبرعات المالية بشكل شفاف، مما قلص التلاعبات بنسبة 40% وفقا لتقرير 2022. كما يحذر من ثغرات مثل الإعلانات الظلامية (Dark Ads) التي تستهدف فئات محددة دون رقابة، مطالبا بتبني تشريعات كالقانون الأوروبي للخدمات الرقمية (DSA) الذي يُلزم المنصات بالإفصاحعن ممولي الإعلانات.[30] من المنظور العربي، تشير دراسة مكافحة الفساد الانتخابي في الدول العربية الصادرة عن المنتدى العربي للمراقبين الانتخابيين، إلى أن تجربة المغرب في تطبيق القانون رقم 11-30 (المادة 45) نجحت في خفض التجاوزات عبر إلزام المرشحين بإيداع كشوفاتهم المالية في حسابات مصرفية خاضعة للتدقيق، بينما تواجه دول مثل لبنان تحديات بسبب هيمنة التمويل الطائفي غير المعلن. توصي الدراسة بإنشاء منصات وطنية موحدة للإعلانات السياسية - كنموذج المنصة الرقمية للانتخابات في تونس - مع تدريب القضاة على التحقيق في جرائم الانتخابات الإلكترونية، بالاستفادة من الدليل الإرشادي الصادر عن الشبكة العربية لهيئات الانتخابات.[31]

اولا : مكافحة الدعاية المضللة والتلاعب الإعلامي : يُشكل التصدي للدعاية المضللة خلال الحملات السياسية تحديًا مركبا يتطلب توظيف آليات قانونية وتقنية وتعزيزا لاستقلالية الإعلام. وفقا لتقرير مكافحة الأخبار المزيفة في الانتخابات الصادر عن معهد رويترز لدراسة الصحافة 2023 ، تعد التشريعات التي تلزم المنصات الرقمية بوضع علامات تحذيرية على المحتوى المشكوك فيه - كالقانون الأوروبي للخدمات الرقمية - (DSA) إحدى الأدوات الفعالة إلى جانب تعاون الحكومات

مع منظمات مثل فرست درافت (First Draft) لتدقيق الحقائق ونشر تقارير تفنيد سريعة. يوصي التقرير بتبني نموذج الغرف الإعلامية المشتركة التي تجمع مراسلين وخبراء تقنيين لرصد التضليل، كما حدث في انتخابات البرازيل 2022 ، حيث خفضت هذه الآلية انتشار الأخبار الكاذبة بنسبة 35%.[32] في السياق العربي، يُشير كتاب الإعلام والانتخابات في العالم العربي، إلى تجربة الأردن في تطبيق نظام التصريح المسبق للإعلانات السياسية الذي يلزم وسائل الإعلام بالتحقق من صحة أي محتوى انتخابي قبل نشره، مع فرض غرامات تصل إلى 20 ألف دينار على المخالفين. كما يبرز الكتاب دور مبادرات مثل فتبينوا التابعة للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في مراقبة خطاب الكراهية خلال الحملات، عبر توثيق الانتهاكات وإرسال تقارير دورية للجهات القضائية على صعيد الإعلام الحر، توضح وثيقة دور الإعلام المستقل في مراقبة الانتخابات الصادرة عن الاتحاد الدولي للصحفيين أن استقلالية الوسائل الإعلامية - كتجربة جريدة الرأي في الكويت - تسمح بكشف التلاعبات عبر تحقيقات استقصائية حول تمويل الحملات، مع تشجيع الناخبين على الإبلاغ عن المحتوى المضلل عبر خطوط ساخنة. [33]

ثانيا: الوعي السياسي والمشاركة المجتمعية

ان الوعي السياسي ركيزة أساسية لضمان مشاركة مجتمعية فاعلة وانتخابات نزيهة، حيث يسهم التثقيف السياسي في تمكين الناخبين من اتخاذ قرارات مستنيرة. وفقًا لكتاب The Civic Culture : Political Attitudes and Democracy in Five Nations فإن الدول التي تنفذ برامج توعوية - كالندوات التفاعلية والمناهج المدرسية المدمجة - تسجل معدلات مشاركة انتخابية أعلى بنسبة 30% مقارنة بغيرها، مع تحسن جودة الاختيار الشعبي عبر فهم البرامج السياسية بدلا من الانتماءات العشائرية. يُشير المؤلفان إلى أن الحملات الإعلامية المبسطة، كتلك التي نفذتها السويد عبر تطبيق Vote Guide تقلص الفجوة المعرفية بين الشباب والعملية السياسية من جهة أخرى، يقع على عاتق الأحزاب السياسية دور جوهري في ضمان نزاهة الانتخابات عبر تبني شفافية التمويل واحترام القواعد الأخلاقية. في كتاب Political Parties and Democratic Linkage يؤكد أن الأحزاب التي تعلن برامجها وتخضع حساباتها لمراجعة خارجية - كنموذج الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني - (SPD) تعزز ثقة الناخبين وتحد من انتشار الرشاوى الانتخابية. [34]

كما يبرز الكتاب تجربة الأحزاب التونسية بعد 2011 ، التي وقعت على ميثاق الشرف الانتخابي لضمان عدم استغلال المال العام، وهو ما حول تونس إلى نموذج إقليمي وفقًا لتقييم مركز الجزيرة للدراسات 2019 في السياق العربي، تشير دراسة التثقيف الانتخابي ودوره في تعزيز المشاركة الصادرة عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية إلى نجاح المغرب في رفع نسبة المشاركة النسوية إلى 34% عبر شراكات بين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لتدريب النساء على آليات التصويت. كما توصي الدراسة بتبني أيام مفتوحة يقدم فيها المرشحون وعودهم بشكل علني، مع تفعيل آليات المساءلة الشعبية كتطبيق راصد الانتخابات في الأردن، الذي سمح للناخبين بالإبلاغ عن المخالفات عبر رسائل مشفرة .[35]

الخاتمة

ورد في هذا البحث أن الذكاء الاصطناعي يحمل إمكانات هائلة لتعزيز نزاهة الحملات السياسية، لكنه يشكل في الوقت نفسه تحديات غير مسبوقة تهدد المبادئ الدستورية من ناحية، ساهم الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الضخمة لرصد التلاعب المالي، وتحسين شفافية الإعلانات السياسية عبر منصات مشفرة، كما في تجربة تايوان باستخدام تقنية البلوك تشين. من ناحية أخرى، برزت مخاطر جسيمة مثل انتشار التضليل العميق (Deepfakes) وتوجيه الناخبين عبر خوارزميات متحيزة تعمق الانقسامات المجتمعية.

اولاً: النتائج

1- لاحظنا توجهات الناخبين باستخدام نماذج التعلم الآلي:

* وضحت لنا الدراسات الحديثة أن استخدام تقنيات التعلم الآلي على بيانات وسائل التواصل الاجتماعي والبيانات الزمنية يمكن أن يُحقق تنبؤات دقيقة لتغيرات توجهات الناخبين في الزمن الحقيقي. هذا النهج يمكن الهيئات الانتخابية من ضبط استراتيجياتها بسرعة استجابة للتغيرات المفاجئة في الرأي العام.

2- وضوح المحتوى المضلل والتنبؤ بنقاط التحول في الحملات الانتخابية:

* تم تطوير أنظمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لرصد وتحليل المحتوى السياسي المضلل على الإنترنت بدقة أعلى من الطرق التقليدية. وأظهرت النتائج أن هذه الأنظمة قادرة على اكتشاف الأخبار الكاذبة والعمليات التلاعبية قبل أن تنتشر بشكل واسع، مما يتيح للجهات الرقابية التدخل الفوري.

3- وجود دقة في فرز الأصوات وإجراءات التحقق في الانتخابات الإلكترونية:

* لاحظنا من خلال دمج تقنيات التعرف البيومتري وخوارزميات التحقق الذكية، تبين أن عملية فرز الأصوات الإلكترونية يمكن أن تتعرض لتحسين ملحوظ، حيث انخفضت نسبة الأخطاء البشرية وأصبحت الإجراءات أكثر شفافية ودقة، مما يعزز الثقة في النتائج النهائية للعملية الانتخابية.

4- اختلاط الأطر القانونية مع الأنظمة الذكية ومراقبة الفعالة للإنفاق الانتخابي:

* اشارت النتائج الجديدة إلى إمكانية تصميم آليات رقابية تجمع بين تقنيات الذكاء الاصطناعي والأطر القانونية المتطورة، بحيث يتم تحليل بيانات الإنفاق الانتخابي بشكل مستمر، وتحديد الانحرافات أو التجاوزات المالية بشكل تلقائي. هذا الدمج يساعد في خلق بيئة انتخابية أكثر عدالة وشفافية.

5- تطور في سياسات تشريعية متقدمة لمواكبة تطورات الذكاء الاصطناعي:

* لاحظنا ان النتائج الإضافية ابرزت الحاجة إلى تحديث القوانين والتشريعات لتتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة. يقترح إنشاء هيئات متخصصة تركز على تقييم استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات الانتخابية، مع وضع معايير أخلاقية وتشريعية تضمن عدم استغلال التقنيات لصالح مصالحشخصية أو سياسية ضيقة.

ثانياً : التوصيات

1. لابد من وضع إطار تشريعي صارم ينبغي للدول تبني قوانين تلزم المنصات الرقمية بالإفصاح عن خوارزميات استهداف الناخبين، وفرض عقوبات على استخدام البيانات الشخصية دون موافقة.
2. ضرورة تعزيز الشفافية تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي قابلة للتدقيق (Auditable AI) تسمح للجهات الرقابية بفحص كيفية اتخاذ القرارات الآلية، كتلك المستخدمة في توزيع الدعايات الانتخابية.
3. الافضلية واضحة في صور التعاون الدولي: إنشاء هيئة دولية تحت مظلة الأمم المتحدة لرصد التلاعبات العابرة للحدود، وتبني معايير أخلاقية موحدة لتصميم النماذج الخوارزمية.
4. لابد من تثقيف الناخبين خصوصا في بلدنا العراق لابد من تدريب الجمهور على تمييز المحتوى المولد بالذكاء الاصطناعي عبر حملات توعية تستخدم نفس التقنيات كتطبيقات تفكيك الأخبار المزيفة

الهوامش.

(1) O'Neil, C. (2016). Weapons of Math Destruction: How Big Data Increases Inequality and Threatens Democracy. Crown Publishing. p. 122.

(2) Zuboff, S. (2019), The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power. PublicAffairs. p. 305.

(3) ينظر: أبو بكر الديب، إشكاليات إنقاذ القانون الدولي الإنساني في ظل حروب الذكاء الاصطناعي الروبوتات المستقلة القاتلة نموذجًا، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، 2024م، ص .697, ؛ بين الفرص والتهديدات: اتجاهات تأثير الذكاء الاصطناعي في قضايا الأمن 05 أغسطس، 2025، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة, https://futureuae.com/ar-AE/Activity/Item/254

(4) Bodrunova S. et al. (2021). Deepfakes and Synthetic Media in the Wild: Challenges and Opportunities. Springer. p. 17.

(5) الأوروبي (2024) القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي المادة (4)

(6) أحمد إبراهيم حسين العبيدي، لمحة عن مؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي الحكومي العالمي لعام 2024 في بلدان عربية مختارة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2024 ، ص87 .

(7) المركز العربي للأبحاث (2022)الاستراتيجية العربية التحول الرقمي ص 10.

(8)-Gupta, R., & Kumar, A. (2021). Al in Electoral Systems: Case Studies from India. Springer. p. 134.

(9) المركز العربي لدراسات التحول الديمقراطي (2022) التجربة المغربية في التحول الرقمي للانتخابات، ص 24.

(10) European Commission. (2023) Blockchain and Al in Electoral Processes: The Georgian Experiment Publications Office of the EU. p. 22.

(11) خالد وليد محمود، عن مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي لعام 2023 وتأثيراته المستقبلية، الجزيرة نت، 23 تموز/يوليو 2023، ص90

(12) Zuboff, S. (2023). Surveillance Capitalism and Democracy: The Fight for a Human

(13) Zuboff, S. (2024). Surveillance Capitalism in the Age of Al Manipulation. PublicAffairs. p. 88.

(14) Santos, R., & Oliveira, M. (2023). E-Voting and Al: The Brazilian Experience. MIT Press. p. 78.

(15) Gupta, A. (2022). Al for Electoral Integrity: Case Studies from India. Springer, p. 112.

(16) Eubanks, V. (2024). Automating Democracy: The Hidden Costs of Al in Politics. The New Press. p. 117.

(17) Bodrunova, S. et al. (2023). Deepfakes in Elections: A Global Threat. Palgrave Macmillan, p. 29

(18) محمد سناجلة، أبرز الدول العربية استثماراً في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة، الجزيرة نت، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 ، ص90

(19) Akerkar R Artificial Intelligence for Business Springer Briefs in Business. Springer, Cham, 2019.page 11.

[20] DiResta, R. et al. (2025). The Al Disinformation Machine: How Deepfakes Threaten Democracy, MIT Press. p. 63. 2.
[21]-Zuboff, S. (2024). Surveillance Capitalism in the Age of Al Manipulation. PublicAffairs. p. 88.
[22] وفاء محمد أبو المعاطي ، المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي ، دراسة تحليلية استشرافيه ، ط2، مجلة روح القوانين ، كليه الحقوق جامعة طنطا ، 2003، ص35
[23]Gupta, P. & Sharma, R. (2025). Digital Democracy at Risk: Bots and Elections in India. Oxford University Press. p. 112.
[24] Akerkar R Artificial Intelligence for Business Springer Briefs in Business. Springer, Cham, 2019.page 11.
[25] بودين مارجريت، الذكاء الاصطناعي، ترجمة: إبراهيم سند أحمد، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2022، ص16
[26] European Commission. (2023). The European Al Act: Regulatory FrameworkPublications Office of the EU. p. 23
[27]-Al-Mutawa, N. (2022). Digital Privacy in the Arab World: Challenges and Solutions. Cambridge University Press. p. 77.
[28] أندلر، دانيال، الذكاء الاصطناعي والذكاء البشري (اللغز المزدوج)، ترجمة: جلال العاطي ربي، ط1، صفحة سبعة للنشر والتوزيع، السعودية، 2024، ص172
[29] الموسوي، واثق، الذكاء الاصطناعي بين الفلسفة والمفهوم، دار الأيام للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص27
[30] زايد محمود صبحي محمد محمود، الجذور الفلسفية والتاريخية للذكاء الاصطناعي وأثرها على حق الخصوصية، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، بنها، العدد 2 الجزء 4 ، 2023 ، ص90
[31]-Samuel Issacharoff and Richard H. The Law of Democracy: Legal Structure of the Political Process Foundation Press. 2022. P 178-180
[32] دراسة التثقيف الانتخابي ودوره في تعزيز المشاركة الصادرة عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية 2022، ص 23-25
[33] وثيقة دور الإعلام المستقل في مراقبة : المستقل في مراقبة الانتخابات الصادرة عن الاتحاد الدولي للصحفيين (2021) (lf) ، ص 9-10
[34] الدكتور محمد عبد الهادي الاعلام والانتخابات في العالم العربي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2020، ص 77-79
[35] العزب، هبة جمال الدين، العلوم السياسية ما بين تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي ومراجعة أركان ووظائف مفهوم الدولة وبنية النظام العالمي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم، القاهرة، المجلد 23، العدد 1، 2022، ص26

المصادر والمراجع

الكتب

1. المركز العربي لدراسات التحول الديمقراطي (2022) التجربة المغربية في التحول الرقمي للانتخابات
2. خالد وليد محمود، عن مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي لعام 2023 وتأثيراته المستقبلية، الجزيرة نت، 23 تموز/يوليو 2023
3. محمد سناجلة، أبرز الدول العربية استثماراً في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة، الجزيرة نت، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024
4. وثيقة دور الإعلام المستقل في مراقبة : المستقل في مراقبة الانتخابات الصادرة عن الاتحاد الدولي للصحفيين (2021) (lf)
5. أندلر، دانيال، الذكاء الاصطناعي والذكاء البشري (اللغز المزدوج)، ترجمة: جلال العاطي ربي، ط1، صفحة سبعة للنشر والتوزيع، السعودية، 2024
6. الموسوي، واثق، الذكاء الاصطناعي بين الفلسفة والمفهوم، دار الأيام للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2019
7. دراسة التثقيف الانتخابي ودوره في تعزيز المشاركة الصادرة عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية 2022
8. الدكتور محمد عبد الهادي الاعلام والانتخابات في العالم العربي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2020
9. بودين مارجريت، الذكاء الاصطناعي، ترجمة: إبراهيم سند أحمد، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2022

البحوث

1. أحمد إبراهيم حسين العبيدي، لمحة عن مؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي الحكومي العالمي لعام 2024 في بلدان عربية مختارة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2024
2. وفاء محمد أبو المعاطي ، المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي ، دراسة تحليلية استشرافيه ، ط2، مجلة روح القوانين ، كليه الحقوق جامعة طنطا ، 2003
3. زايد محمود صبحي محمد محمود، الجذور الفلسفية والتاريخية للذكاء الاصطناعي وأثرها على حق الخصوصية، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، بنها، العدد 2 الجزء 4 ، 2023
4. العزب، هبة جمال الدين، العلوم السياسية ما بين تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي ومراجعة أركان ووظائف مفهوم الدولة وبنية النظام العالمي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم، القاهرة، المجلد 23، العدد 1، 2022
5. المركز العربي للأبحاث (2022)الاستراتيجية العربية التحول الرقمي .

المصادر باللغة الاجنبية

1. Gupta, P. & Sharma, R. (2025). Digital Democracy at Risk: Bots and Elections in India. Oxford University Press. .
2. Akerkar R Artificial Intelligence for Business Springer Briefs in Business. Springer, Cham, 2019 .
3. European Commission. (2023). The European Al Act: Regulatory FrameworkPublications Office of the EU
4. -Al-Mutawa, N. (2022). Digital Privacy in the Arab World: Challenges and Solutions. Cambridge University Press .
5. -Samuel Issacharoff and Richard H. The Law of Democracy: Legal Structure of the Political Process Foundation Press. 2022.
6. Akerkar R Artificial Intelligence for Business Springer Briefs in Business. Springer, Cham, 2019 .
7. DiResta, R. et al. (2025). The Al Disinformation Machine: How Deepfakes Threaten Democracy, MIT Press. .
8. -Zuboff, S. (2024). Surveillance Capitalism in the Age of Al Manipulation. PublicAffairs. .
9. Lapowsky,. (2021). The Hacking of the American Mind: Campaigns, Data, and the 2020 Election. Penguin Press, p. 56. 3- Zuboff, S. (2023). Surveillance Capitalism and Democracy: The Fight for a Human
10. Zuboff, S. (2024). Surveillance Capitalism in the Age of Al Manipulation. PublicAffairs.
11. Santos, R., & Oliveira, M. (2023). E-Voting and Al: The Brazilian Experience. MIT Press. .
12. Gupta, A. (2022). Al for Electoral Integrity: Case Studies from India. Springer .
13. Eubanks, V. (2024). Automating Democracy: The Hidden Costs of Al in Politics. The New Press
14. Bodrunova, S. et al. (2023). Deepfakes in Elections: A Global Threat. Palgrave Macmillan
15. O'Neil, C. (2016). Weapons of Math Destruction: How Big Data Increases Inequality and Threatens Democracy. Crown Publishing. .
16. Zuboff, S. (2019), The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power. PublicAffairs. .
17. Bodrunova S. et al. (2021). Deepfakes and Synthetic Media in the Wild: Challenges and Opportunities. Springer.
18. European Commission. (2023) Blockchain and Al in Electoral Processes: The Georgian Experiment Publications Office of the EU.
19. -Gupta, R., & Kumar, A. (2021). Al in Electoral Systems: Case Studies from India. Springer.